الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع التقرير النهائي

1. نظم سيسرك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ((OIC-StatCom، وذلك في فترة 2-3 مايو 2018 في أنقرة بالجمهورية التركية.

2. وحضر الاجتماع 69 مندوبا من المكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) من 31 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وهي: ألبانيا وأذربيجان وبنين والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وغامبيا وغينيا وإندونيسيا وإيران والأردن وكازاخستان وليبيا وماليزيا وجزر المالديف ومالي والمغرب وموزمبيق والنيجر وعمان وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وأوزبكستان، ومنظمات إقليمية ودولية بما في ذلك سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الأفريقية لجنوب الصحراء المعنية بتنمية الدراسات الاقتصادية ونظم الإحصاء (أفريستات) والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن 21 (باريس21) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSD).

3. وكان جدول أعمال هذه الدورة على النحو التالي:

- الجلسة الافتتاحية
- أنشطة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المنجزة والمخطط لها
- تحسين أنظمة إجراء التعداد والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) لجولة 2020 لتعدادات السكان والمساكن؛
- تعزيز إنتاج إحصاءات الهجرة ونشرها واستخدامها؛
- تحديد أولويات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومطابقتها وملكيتها على الصعيد الوطني
- مناقشات مفتوحة والجلسة الاختتامية

4. جميع وثائق الدورة السابعة للجنة الإحصائية، بما في ذلك جميع العروض والبيانات إلى جانب قائمة المشاركين، متاحة على الإنترنت على الرابط التالي http://www.oicstatcom.org/event-detail.php?id=1898 ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً من خلال تصفحه.

الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع التقرير النهائي

الأربعاء 2 مايو 2018

الجلسة الافتتاحية

كلمات ترحيبية

5. بعد تلاوة آيات من القرآن الكريم، بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمات ترحيبية من قبل كل من الدكتور سوهاريانتو، كبير الإحصائيين في الجهاز المركزي للإحصاء بإندونيسيا، ورئيس مكتب اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لدورتها الخامسة والسادسة، وسعادة السفير موسى كولاكليكايا، المدير العام لسيسرك، والسيد نبيل دبور، المدير العام المساعد لسيسرك، بالنيابة عن سعادة الدكتور يوسف أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والسيد عثمان سيك، مدير البنك الإسلامي للتنمية.

6. وفي كلمته الترحيبية، **أكد الدكتور سوهاريانتو، كبير الإحصائيين في الجهاز المركزي للإحصاء بإندونيسيا ورئيس مكتب اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لدورتها الخامسة والسادسة**، على أن دورات اللجنة الإحصائية هي ذات أهمية استراتيجية لتقييم الأنشطة ومعالجة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المجالات الإحصائية. وذكر أن لدى المنظمات الإحصائية الوطنية جدول أعمال متطلب لتحسين جودة البيانات، ونشرها في الوقت المناسب، وزيادة تغطية المعلومات وإمكانية الوصول إليها. وأردف الدكتور سوهاريانتو قائلا أنه يجب على المنظمات الإحصائية الوطنية أن تتبنى نُهُجًا جديدة لصنع السياسات القائمة على الأدلة والحفاظ على أنظمة فعالة. ومن جانبه، يحاول الجهاز المركزي للإحصاء بإندونيسيا حاليًا تنفيذ إطار لضمان الجودة وتحديث أنظمته الإحصائية من خلال استخدام تقنيات جديدة في مجالات مثل أخذ العينات وتعديل المواصفات بناءً على طلبات المستخدمين ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الجوال. وحسب قوله، فإن دورات اللجنة الإحصائية تعد بمثابة منتدى استراتيجي لتطوير التعاون الإحصائي والشراكة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وتبادل الخبرات لتحديث نظم الإحصاءات الرسمية. وفي ختام كلمته، شكر الدكتور سوهاريانتو أعضاء مكتب اللجنة الإحصائية للدورتين الخامسة والسادسة على دعمهم.

7. وإذ يذكِّر بأن الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي تتزامن مع الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء سيسرك، أفاد **سعادة السفير موسى كولاكليكايا، المدير العام لسيسرك**، في ملاحظاته الترحيبية بأن قيمة الإحصاءات تُفهم على أفضل نحو عندما تؤدي السياسات السليمة القائمة على بيانات عالية الجودة إلى "نتائج تنموية" ونتائج منقذة للحياة.

وكانت الملكية الوطنية والاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية NSSs، ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب SSC، والذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون الفني فيما بين البلدان النامية (BAPA) من النقاط الرئيسية التي طرحها أيضا في ملاحظاته الترحيبية. وبالإضافة إلى ذلك، تطرق سعادته إلى البنود الرئيسية موضع النقاش خلال الدورة الحالية بما في ذلك تعدادات السكان والمساكن، وإحصاءات الهجرة، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة SDG، والرؤية الاستراتيجية لعام

الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع التقرير النهائي

2030 الصادرة عن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقبل إنهاء كلمته، أعرب المدير العام لسيسرك مجددا عن خالص شكره لأعضاء مكتب اللجنة الإحصائية المنتهية ولايتهم في الدورتين الخامسة والسادسة.

8. وتكلف السيد نبيل دبور، المدير العام المساعد بسيسرك، بإلقاء رسالة **سعادة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي**. وفي ضوء برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، أكدت رسالة معاليه على أنه من المقرر أن تقوم اللجنة الإحصائية للمنظمة بتوجيه سياسات التنمية في الدول الأعضاء للسنوات القادمة من خلال تطوير مؤشرات مفيدة وموثوقة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للبلدان ذات الحاجة من أجل تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية بشكل كبير.

9. وألقى **السيد عثمان سيك، مدير البنك الإسلامي للتنمية**، ملاحظاته الافتتاحية مستهلا بتوجيه الشكر لسيسرك على تنظيم الدورة السابعة ثم تناول العديد من القضايا المتعلقة بالتطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة والإصلاحات الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لخدمة البلدان الأعضاء بشكل أفضل وتعزيز نموذج أعمالها التي من شأنها توفير حلول التنمية المستدامة عن طريق اعتماد اللامركزية.

إقرار جدول الأعمال

10. لخص الدكتور سوهاريانتو، رئيس الدورتين الخامسة والسادسة، مشروع جدول الأعمال ثم فتح الباب أمام تقديم التعليقات. وتم تبني جدول الأعمال كما هو.

انتخاب أعضاء المكتب (الرئيس، ونائبي الرئيس، والمقرر(المقررين)) من أجل الدورتين السابعة والثامنة

11. وفقا للترشيحات الجديدة التي تم استلامها، تتألف عضوية مكتب اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثامنة من: **الرئيس:** ماليزيا، **نائبي الرئيس**: تركيا وتونس، **المقررين**: فلسطين وأوغندا.

مائدة مستديرة: تقديم المشاركين

12. قدم المندوبون أنفسهم بشكل وجيز. وشكر **الدكتور محمد عزير محيدن، كبير الإحصائيين في دائرة الإحصاء الماليزية (DOSM)**، المندوبين وأعرب عن دواعي سروره باختياره كرئيس للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لدورتها السابعة والثامنة.

جلسة حول "أنشطة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المنجزة والمخطط لها"

13. قدم **الدكتور أتيلا كرامان، باحث في دائرة الإحصاء والمعلومات (SID) بسيسرك**، الأنشطة المنجزة والجارية لسيسرك، بصفته أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك التطبيقات الإحصائية التي تم تطويرها؛ وهي قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (أويستات)، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي في أرقام OIC-CIF، وتطبيق المحمول الخاص

الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع التقرير النهائي

بسيسرك، ومصنف منظمة التعاون الإسلامي، والكاشف الدقيق لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أطلع الحضور على مشاريع المركز والتي تشمل تطوير قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي؛ وبرنامج تنمية العمالة وريادة الأعمال لفلسطيني سوريا SPEED؛ وإحصاءات التمويل الإنمائي بما في ذلك ورشة عمل حول إحصاءات التمويل الإنمائي، وتخطيط واقع المساعدة الإنمائية والتعاون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعضوية سيسرك في الفريق العامل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD).

14. وأبلغت **السيدة نيندان أوكتافارولیا شانتي، وهي باحثة في دائرة الإحصاء والمعلومات (SID)** بسيسرك، الحضور عن مشاريع وبرامج التوعية الإحصائية، خاصة الأنشطة المعنية ببرنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الإحصائية StatCaB؛ ودمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS) في المسوحات الوطنية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ واجتماع اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛ وأنشطة التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية وغيرها؛ ومراجعة النظراء لمكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC-Peer، ورصد الأمن الغذائي؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للاعتماد وإصدارالشهادات: منصة التعلم الإلكتروني؛ ومجموعة أدوات التوعية الإحصائية؛ ومذكرات التفاهم الثنائية (MOUs) وغيرها من العضويات في شبكات عالمية.

الأسئلة والأجوبة

15. سأل **صندوق الأمم المتحدة للسكان** عما إذا كان سيسرك ينوي تطوير قاعدة بيانات تعنى بإحصاءات التمويل الإنمائي كجزء من جهوده بحيث أنها متوفرة فعليا في قاعدة بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وأجاب سيسرك بأنه لا توجد أية نية لتكرار الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية الأخرى، وأحاط علما بأن قاعدة بيانات الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD) يتم تطويرها من قبل الفريق العامل المعني بهذا الدعم، والذي يعد سيسرك عضواً فيه، لتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من خلال أخذ منظور البلدان المستفيدة أيضا بالاعتبار من أجل تحسين قياس تدفقات التمويل الإنمائي. وفي هذا الصدد، أكد سيسرك على أن هناك حاجة إلى الدفع بعجلة التعاون بين أصحاب المصلحة الدوليين لنقل المعرفة اللازمة من أجل تمكين إنتاج الإحصاءات ذات الصلة وسد الثغرات في البيانات. ويقوم سيسرك حاليا بإجراء مسح لتخطيط واقع المساعدات الإنمائية والتعاون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والتي ستتحول نتائجها إلى دليل على الإنترنت لنشر المعلومات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية ومؤسسات التعاون في بلدان المنظمة. وفي هذا الصدد، يجري السعي إلى التعاون مع أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لتسهيل توزيع المسح ذي الصلة على السلطات المختصة في بلدانهم.وهنا، أخذ سعادة السفير كولاكليكايا

مشروع التقرير النهائي

الكلمة مضيفا بأنه يوجد مقدمون مختلفون للمساعدة الإنمائية في العالم.

تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمع البيانات من أعضاء لجنتها المعنية بالمساعدة الإنمائية (DAC) والدول غير الأعضاء فيها بما في ذلك بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تقدم دعماً كبيراً للبلدان الأخرى.ومُذكرا بعضوية سيسرك في الفريق العامل المعني بالدعم الرسمي التام، دعا المدير العام لسيسرك الدول الأعضاء إلى تخصيص المزيد من الأهمية لزيادة ظهورها بين الدول المانحة الأخرى من خلال تعزيز نظمها الإحصائية.

وإلى جانب المؤسسات ذات الصلة في دول منظمة التعاون الإسلامي مثل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) التي ترفع تقاريرها إلى لجنة المساعدة الإنمائية (من 300 مليون دولار أمريكي في أوائل عام 2000 إلى 6 مليارات دولار أمريكي مؤخرًا)، أبرز سعادته بأن المنظمات غير الحكومية توفر أيضا مبالغ ضخمة من تدفقات المساعدة الإنمائية ويتعين النظر إليها كشركاء في التنمية.

16. طلبت **باريس21** مزيدًا من المعلومات حول المجالات التي تدخل في نطاق قائمة خبراء منظمة التعاون الإسلامي (روز). وأجاب سيسرك بأن روز تشمل 5 مجالات إحصائية رئيسية كما هو مصنف حاليًا في تصنيف الأنشطة الإحصائية (CSA)-التنقيح 1- أكتوبر إصدار 2009 ونطاق واحد إضافي بعنوان "المهارات المهنية لمهنيي الإحصاءات الرسمية" لتعكس الحاجة المتزايدة للمهارات الإدارية في الإحصاءات الرسمية. والبيانات التي تم إدخالها في روز هي في معظمها من مكاتب الإحصاء الوطنية ولكن لوحظ أيضًا تسجيل بعض المهنيين المستقلين. كما أبلغ سيسرك بأن الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة قامت مؤخراً بتوسيع نطاق تغطية تصنيف الأنشطة الإحصائية لتشمل الاتجاهات الإحصائية الناشئة مثل "البيانات الكبيرة" وأن سيسرك بإمكانه، في هذا الصدد، تضمين هذه العناصر في إطار المجالات الإحصائية ذات الصلة في روز في المستقبل القريب.

17. هنأت **أفريستات** سيسرك على الأنشطة المنجزة وطالبت بمزيد من المعلومات حول استعراض عام لأرقام الموازنة المتعلقة بهذه الأنشطة الإحصائية. وأشار سيسرك إلى أن ميزانية المركز تأتي من المساهمات الواردة من دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالأنشطة الرئيسية الثلاثة التي تدخل ضمن ولايته وهي الإحصاءات والأبحاث والتدريب. وأردف سيسرك قائلا أنه على الرغم من المستوى المتواضع للموارد المالية التي يتوفر عليها، إلا أن الأثر الذي أحدثه في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يخفى على الأنظار. وذكر سيسرك أيضاً أن الموارد المخصصة للنظم الإحصائية الوطنية ليست كافية للتعامل مع متطلبات إطار رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها؛ إذ ينبغي للحكومات في هذا الصدد أن تستثمر في تطوير البنية التحتية والموارد البشرية في أنظمتها الإحصائية. ومن جانبه، لفت سعادة السفير كولاكليكايا انتباه الحضور إلى أن سيسرك يعتمد على مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة، إلا أن أكثر من نصفها لا يساهم في الميزانية السنوية للمركز، وأن باب سيسرك مفتوح أمام مساهمات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتسخيرها في مزيد من الأنشطة والمشاريع في مجال الإحصاءات الرسمية، وأن سيسرك يقوم بأنشطته على أساس المسوح لتحديد احتياجات وقدرات البلدان الأعضاء، وهي تتعلق بالإحصاءات وغيرها من القضايا ذات الصلة بولايات المركز الأخرى.

مشروع التقرير النهائي

كما أن سيسرك يحاول تحديد المساهمات الممكنة من الدول الأعضاء. فبعد تلقي الردود على المسوحات، يقوم المركز بمطابقة الدول الأعضاء المقدمة بالمستفيدة في إطار تعزيز روح التعاون بين بلدان الجنوب. كما ذكر المدير العام لسيسرك أن هناك أنشطة جارية بين المركز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأن عددا من الأنشطة قد تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية بشأن حسابات السياحة الفرعية. وأكد سعادته على فائدة المساهمات العينية في مثل هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، شجع سعادة السفير البلدان الأعضاء على إعطاء أهمية أكبر للمسوح التي يعممها سيسرك، وشدد على أن الإحساس بالملكية ضروري أيضا لتوجيه عمليات المركز.

18. أشارت **السودان**، على سبيل المقارنة، إلى وجود تعاون قوي بين البلدان في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي بشأن المسائل الإحصائية. وأن تعاون مماثل مع البنك الإسلامي للتنمية بنفس الطريقة من شأنه أن يكون مفيدًا. جدد سيسرك شكره للبنك الإسلامي للتنمية على المشاركة في تنظيم الدورة الحالية وأشار إلى أن المركز يخصص البدلات اليومية وتذاكر الطيران لتسهيل تنظيم البعثات الإحصائية. ومن هذا المنطلق، كرر سيسرك استعداده لتوسيع نطاق التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من أصحاب المصلحة.

19. رأت **تونس** أن من شأن تحليل التحديات التي يواجهها المركز أن يوفر الأساس الذي يمكن من خلاله للدول الأعضاء تقديم دعمها للقضاء على هذه التحديات. كما أكدت تونس دعمها لأنشطة المركز التي تصب في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكدت تونس على أن مهمة خدمة بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموزعة على أربع قارات ومناطق مختلفة ليست بالمهمة السهلة بالنسبة لسيسرك. وعلى صعيد آخر، أبرزت تونس أن بوسع سيسرك أن يلعب دورا رياديا في المواضيع الإحصائية الخاصة ببلدان المنظمة مثل الإحصاءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي. وأضافت تونس أن لسيسرك دور مهم للغاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجاء رد سيسرك بأن جميع الأنشطة الإحصائية التي يضطلع بها لها صلة وثيقة برؤية منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجية لعام 2020، وأنه عندما يتم التخطيط لموضوع جديد يعرض أولا على اللجنة الإحصائية للمنظمة للحصول على موافقة المشاركين. وفيما يتعلق بالعمل على إحصاءات التمويل الإسلامي، فقد جعلته اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من المجالات الإحصائية ذات الأولوية الخاصة ببلدان المنظمة. وذكّر سيسرك بأنه قد صمم المسح المتعلق بمشروع قاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقام بتعميمه، وأشار إلى أن الردود التي سيتلقاها من البنوك المركزية وسلطات أسواق رأس المال تعتبر أساسية لأن هذه المؤسسات هي الوكالات الرئيسية المعنية بجمع ونشر البيانات حول أنشطة التمويل الإسلامي، إن وجدت، في الدول الأعضاء في المنظمة المعنية. وأشار سيسرك كذلك إلى وجود مؤسسات أخرى في دول المنظمة تعمل حاليا على القضايا الإحصائية المتعلقة بالتمويل الإسلامي وأنه عازم على تجنب تكرار الجهود والعمل على تكميلها. وفي هذا الصدد، أصبح سيسرك عضوا في الفريق العامل المعني بالخدمات المصرفية الإسلامية الذي يشتغل تحت رعاية فريق العمل المشترك بين الأمانات

مشروع التقرير النهائي

المعني بالحسابات القومية (ISWGNA). من المتوقع أن ينسق الفريق العامل العمل الإحصائي المتعلق بالتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى تعزيز الأبحاث بخصوص الآثار الإحصائية للخدمات المصرفية الإسلامية في الحسابات القومية ووضع دليل عملي حول التعامل مع المعاملات المصرفية الإسلامية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، طلب سيسرك من أعضاء اللجنة الإحصائية الذين لم يقدموا بعد ردودهم على مسح الميول حول أولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إرسال الاستبيانات بعد استيفائها كاملة لأن إدراج دول المنظمة الـ23 التي لم ترسل بعد ردودها في التحليل سيمكن من وضع قائمة سليمة لأولويات أهداف التنمية المستدامة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. ويخطط سيسرك حاليا لإدراج فئة أهداف التنمية المستدامة ضمن قاعدة بياناته الأويستات.

20. أعربت **جزر المالديف** عن تقديرها لأنشطة بناء القدرات الإحصائية التي يضطلع بها سيسرك وطلبت منه إنشاء آلية لمراجعة مهارات الخبراء بقصد الرفع من جودة الأنشطة. وأشارت أيضا إلى أن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جيدة للغاية وتوجهت بطلب إيلاء المزيد من الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة النامية. من جهته سجل سيسرك النقطة التي أثارتها جزر المالديف وأشار إلى أنه سيبذل المزيد من الجهود لمطابقة الخبراء المناسبين في ضوء الاحتياجات التي حددتها البلدان المستفيدة.

21. استفسر **المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية** عن حجم برنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية. وأشار سيسرك إلى أن برنامج بناء القدرات الإحصائية هو البرنامج الرئيسي للمركز، وأن نسبة كبيرة من الميزانية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالإحصاءات تسخر لهذا البرنامج. وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها المركز في تنظيم البرامج، أكد سعادة السفير كولاكليكايا على أن معظم هذه التحديات تتعلق بملكية الدول الأعضاء واستدامتها. إن انخراط البلدان قد يؤدي إلى خلق منصات جيدة للتعاون. ثم إن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تنتشر في أربع قارات، وهو ما يتطلب من سيسرك توخي الحذر في التوفيق بين البلدان الأعضاء استناداً إلى احتياجاتها وقدراتها المعلنة. وتعتبر اللغة كذلك من الحواجز التي ينتج عنها بشكل رئيسي جمع البلدان ضمن نفس المجموعة اللغوية. لكن بالرغم من كل هذه التحديات، أشار سعادة السفير موسى كولاكليكايا إلى أن سيسرك يعمل بجد لزيادة عدد الأنشطة، وتوجه بالشكر لدول منظمة التعاون الإسلامي على دعمها المتمثل في توفير الخبراء لإجراء الأنشطة الإحصائية. وبخصوص مواضيع الأبحاث، ذكر المدير العام لسيسرك بأن طلبات البحث تأتي من مختلف محافل منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات الوزارية المواضيعية، ولتتلقى فيما بعد التقارير البحثية ذات الصلة من سيسرك. فعلى سبيل المثال، يسهر المركز في الوقت الراهن على مشروع بحثي حول مسلمي الشتات في العالم بالتعاون مع جامعة بارزة في أنقرة. ويهدف المشروع إلى تسليط الضوء على ظروف المسلمين الذين يعيشون في بلدان مختلفة، أي أن تركيزه ليس فقط من منظور الهواجس المتعلقة بالإسلاموفوبيا وإنما أيضا مشاركة مسلمي الشتات في آليات صنع القرار في البلدان التي يعيشون فيها. من جانبها، هنّأت تركيا سيسرك على أنشطته في مجال بناء القدرات الإحصائية ومشاريع التعاون. وفي هذا السياق، أشار معهد الإحصاء التركي إلى أنه ساهم عام 2017 بخبرائه في 12

مشروع التقرير النهائي

نشاطا في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية، وأبدى استعداده لمواصلة تقديم الدعم اللازم في الفترة القادمة. وأكد الرئيس على أنه ينبغي لجميع البلدان الأعضاء إعادة النظر في قضايا الملكية والاستدامة أكثر. وقال إن تحمل المسؤولية أيضا من الأمور المهمة لتحقيق التعاون الكامل والمساهمة في نجاح سيسرك. ويمكن للدعم أن يكون على شكل مشاركة المرافق اللازمة لإجراء الأنشطة.

جلسة حول "تحسين أنظمة إجراء التعداد والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) لجولة 2020 لتعدادات السكان والمساكن"

22. خلال هذه الجلسة ألقى العروض كل من **السيد سردان ماركيك (شعبة منظمة الأمم المتحدة الإحصائية)، و د. ر اتشيل سنو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، والسيد ابراهيم محمد الهميزي (الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية)، والسيدة ليديا تومو (معهد الإحصاءات الألباني)، والسيد جبار موساييف (اللجنة الإحصائية الحكومية بأذربيجان)، والسيد نایاكاسي م. ب. سانيانغ (الجهاز الإحصائي بغامبيا)، والسيد محمد نور محمدي (المركز الإحصائي الإير لي)، و د. تيسير أحمد موجدادي (دائرة الإحصاءات العامة بالأردن)، والسيدة باكيتكول أوتيولينا (اللجنة الإحصائية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني بكازاخستان)، والسيد تيبل ديارا (المعهد الوطني للإحصاءات بمالي).**

23. ومباشرة بعد العروض، فتح الرئيس المجال لحصة الأسئلة والأجوبة. أشارت السودان إلى أن تسجيل حالات الطلاق والزواج أمر صعب في بعض البلدان. وعلقت السودان أيضا أن المهاجرين غير المسجلين في المملكة العربية السعودية قد يتسببون في بعض المتاعب خلال التعداد القادم وأن الانتخابات المقبلة في ألبانيا قد يكون لها تأثير سلبي على التعداد الذي يُزمع إجراؤه.

24. أفادت **فلسطين** أن هناك تحديات متعلقة بإجراء التسجيلات بشكل سليم والتي هي في الأصل مشاكل ذات طابع إداري وقانوني. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق مع وزارتي الصحة والعدل أمر مهم للغاية.

25. وذكرت **إندونيسيا** أن تعدادها القادم سيجري في عام 2020، إلا أن هناك تحديات على مستوى جمع البيانات لأن إندونيسيا مألفة من العديد من الجزر ذات المساحات المختلفة. وسألت إندونيسيا عما إذا كانت هناك طريقة للجمع بين العدد الفعلي للسكان والبيانات المستخرجة من نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS). ووجهت الدعوة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التوسع أكثر بشأن التحقق من تطابق البيانات والمفهوم الأساسي للإقامة.

26. وبعد الإعراب عن الظروف الاستثنائية في البلد، أشارت **ليبيا** إلى أنها قد تخطط لإجراء تعداد في بعض أجزاء البلد. وفي هذا الصدد، ودوا لو يعرفون نوع الدعم الذي يمكن أن يأتي من صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة الأمم المتحدة الإحصائية.

27. وبخصوص عرض إيران، أشارت **كوت ديفوار** إلى إمكانية استخدام السجلات في عملية إجراء التعداد، إلا أنه تبقى هناك بعض الهواجس. وفي هذا الإطار، أرادوا معرفة كيف تأخذ إيران عنصري القطاع غير الرسمي والمهاجرين في عين الاعتبار مع العلم أنهما لا

مشروع التقرير النهائي

يخضعان للتعدادات في العادة. وعلقت كوت ديفوار كذلك على اعتماد إيران على قواعد بيانات متعددة للتسجيل، وأوصت باستخدام قاعدة بيانات واحدة فقط لتجنب الازدواجية لأنه يتعين على النظام أن يكون شموليا.

28. وفيما يتعلق بعرض أذربيجان، استفسرت **بنين** عن المدة التي يستغرقها إجراء التعداد وسبب الحاجة إلى ثلاثة أيام لتدريب موظفي التعداد. أما بخصوص عرض إيران، فقد رغبت بنين في التعرف على التدابير المتخذة للتوفيق بين قواعد البيانات لضمان الاتساق.

29. أبلغت **باكستان** المشاركين أنها أجرت تعدادها عام 2017 وأن تجربة أذربيجان لها صلة وثيقة بعملها. ووجدت باكستان أن تغطية 52 سؤالا تشكل تحديا ولكنها أعربت عن استعدادها لمشاركة تجربتها مع أذربيجان.

30. أبلغت **المملكة العربية السعودية** أنها ستستخدم نظاما مختلطا لإجراء تعدادها لعام 2020 وسيشمل ذلك زيارة جميع الأسر. ومن المتوقع اكتمال تسجيل التعداد بحلول عام 2030.

31. وجهت **أوغندا** سؤالها إلى البلدان فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتها في إجراء تعداداتها. وأكدت أوغندا من جديد أن العديد من المؤسسات الحكومية تخشى من تقديم بيانات خاصة بالمواطنين عن طريق السجلات التي يمتلكونها، كما يواجهون صعوبات في جمع البيانات عن أطفال الشوارع باستخدام نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية طالما أن هؤلاء الأطفال لا يتوفرون على عنوان قار، ولكن يمكن الحصول على بيانات عنهم من خلال القيادات والسلطات المحلية. **وأضافت أوغندا أنه في سياق توفير الإحصاءات الرسمية، ينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية الالتزام باحترام خصوصيات المستقصى عنهم وحماية سرية البيانات التي يقدمونها. فالهواجس بشأن الخصوصية والسرية آخذة في الازدياد.**

32. اقترح **الرئيس** مناقشة القضايا التي أثارتها البلدان المتدخلة بشكل ثنائي خلال الوقت المخصص للعشاء.

33. وكررت **الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة** التأكيد على أن الدعم الذي تقدمه مؤسسات الأمم المتحدة منفصل حسب تقسيم العمل بين مختلف الوكالات، وتتولى الشعبة الريادة في تطوير المنهجيات. ويشتغل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر على المستوى الميداني. وقالت الشعبة إنها لا تعتمد السكان القانونين بل السكان المقيمين. وحسب الشعبة، هناك حاجة إلى المحددات في إحصاءات المجالات الصغيرة وتماشيا مع التعريف الجاري به العمل، يحسب الشخص الذي يبقى في بلد ما لفترة عام كامل في ذلك البلد. وبخصوص مسألة السرية، تدعو الشعبة إلى استخدام الأجهزة المحمولة لأنها توفر معلومات في الوقت الفعلي وميزات تحرير فعالة للغاية للبيانات. وكما ذكرت الشعبة، تبقى النقطة المهمة هي توفر الإطار القانوني الذي تطرقت إليه بعض البلدان في مداخلاتها.

34. وردا على السؤال الذي طرحته إندونيسيا بشأن التحقق من التعدادات المتتالية للفترة 1994-2004، أشار **صندوق الأمم المتحدة للسكان** إلى أن عامل الهجرة الدولية من العوامل المفقودة التي تحتاج إلى تعديل. وأضاف الصندوق أن بوسعه مشاركة وثيقة

بخصوص هذه المسألة. وذكر الصندوق أيضا أنه يتلقى طلبات بشأن حلقات العمل في دول عربية وأفريقيا لمعرفة المزيد عن التعدادات المختلطة.

جلسة حول "تعزيز إنتاج إحصاءات الهجرة ونشرها واستخدامها"

35. ألقى العروض خلال هذه الجلسة كل من السيدة إسراء كايي (المنظمة الدولية للهجرة)، والسيدة بيترا روز ناهمياس (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والسيد إيدي سيتياوان (الجهاز المركزي للإحصاء بإندونيسيا)، والسيدة عائشة شاهودا (المكتب الوطني للإحصاءات بجزر المالديف)، و د. كرم الله علي عبد الرحمان صالح (الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان)، والسيدة ديليك غودير (معهد الإحصاء التركي).

36. وفتح الرئيس المجال للنقاش بخصوص العروض التي ألقيت. سأل **صندوق الأمم المتحدة للسكان** عن التوفيق بين فئات اللاجئين السوريين في تركيا، واستفسر كذلك عن معنى الحماية المؤقتة. وردت **تركيا** بأن عدد السوريين الوافدين إلى تركيا كان 0 في عام 2011. إلا أن هذا العدد ارتفع في السنوات التي تلت ووصل إلى حوالي 3.5 مليون شخص. وبما أن هؤلاء الناس لم يتم قبولهم كلاجئين أو طالبي لجوء سياسي، منحتهم الحكومة التركية وضع حماية مؤقتة[1].

37. سألت **باريس21** إندونيسيا عما إذا كانت تقارن البيانات مع تعداد البلد المتلقي. كما توجهت باريس21 بالسؤال كذلك إلى السودان عن كيفية التوصل إلى عدد الخبراء السودانيين البالغ عددهم 20,000 الذين هاجروا إلى الخارج. وردت إندونيسيا بأنها اعتمدت معايير الأمم المتحدة الدولية للهجرة، وأن بعض مصادر البيانات تستند إلى المسوح الخاصة بها، وهناك تباينات طفيفة للغاية. و دعت السودان الدول إلى مشاركة بيانات الهجرة بحيث يمكن للدول معرفة الكثير عن بعضها البعض.

38. وأخذت **تركيا** الكلمة وأفادت بأنها تولد إحصاءات لا تستند إلا على التجمعات السكانية ونظام التسجيل المدني القائم على أساس العنوان الوطني. والسجلات السنوية يتم مطابقتها لتوليد الإحصاءات. وفي الوقت الراهن لم ينشر معهد الإحصاء التركي هذه الإحصاءات. كما سجل المعهد وجود اختلافات بينه وبين بعض دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث التعاريف المعتمدة.

[1] في سياق الاتحاد الأوروبي، يعتبر تقديم الحماية المؤقتة إجراء ذا طابع استثنائي. ففي حالة حدوث تدفق جماعي أو تدفق جماعي وشيك للنازحين من بلدان أخرى مع عدم قدرتهم على العودة إليها، تمنح الحماية الفورية والمؤقتة لهؤلاء الأشخاص، خاصة إذا كان هناك أيضا خطر عدم قدرة الأنظمة المخصصة للاجئين على التعامل مع التدفق بدون حصول آثارعلى عملها الفعال، لصالح الأشخاص المعنيين والأشخاص الآخرين الذين يطلبون الحماية.

مشروع التقرير النهائي

الخميس 3 مايو 2018

جلسة حول "تحديد أولويات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومطابقتها وملكيتها على الصعيد الوطني"

39. قدم العروض خلال هذه الجلسة كل من **د. أتيلا كارامان (سيسرك)، والسيد رفيق محجوبي (باريس21)، والسيد نغويما مي بول هينري (أفريستات)، والسيد أمبرواز أباندا (المعهد الوطني للإحصاءات بالكاميرون)، والسيد سوهاريانتو (الجهاز المركزي للإحصاء بإندونيسيا)، و د. تيسير احمد موجدادي (دائرة الإحصاءات العامة بالأردن)، والسيد إيسوفو سعيدو (المعهد الوطني للإحصاءات بالنيجر)، والسيدة ربيعة أوان (مكتب الإحصاء الباكستاني)، والسيد محمود م.أ. عبد الرحمان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، والسيد عبد الرحمان عمر ظاهر (مديرية الإحصاءات الوطنية بالصومال).**

40. ومباشرة بعد العروض، فتح الرئيس المجال أمام المناقشات. واستفسرت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** عما إذا كانت هناك أي اعتبارات من طرف البلدان لتصنيف البيانات حسب وضع اللاجئين والنازحين داخليا. وأبلغت المفوضية المشاركين أنها على استعداد للتعاون مع البلدان في هذا الباب.

41. أجابت **السودان** بأنها تقوم بتصنيف البيانات حسب وضعية اللاجئين والنازحين داخليا، لكن تواجهها بعض التحديات وهي على استعداد تام للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. ووفقاً للسودان، تتصرف البلدان بشكل مختلف بخصوص تصنيف البيانات، ثم تساءلت عما إذا كان من الممكن اعتماد منهجية واحدة أو استراتيجية مشتركة واحدة.

42. وقالت **غامبيا** إنها تعتبر برامج تطوير القدرات الإحصائية جوهرية، وتساءلت عما إذا كان بإمكان أي منظمة دولية تقديم مثل هذه الدورات التدريبية لصالح مكتب غامبيا للإحصاء.

43. وشددت **قطر** على أن المؤشرات على المستويين العالمي والوطني تختلف عن بعضها البعض، وفي هذا الصدد، توجد لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أقسام منفصلة للمؤشرات الوطنية والعالمية.

44. وذكرت **الكاميرون** أن قواعد البيانات الحالية لا تعالج المسائل المطروحة، وبالرجوع إلى ما قالته السودان، فهي تطلب مشاركة المنهجيات لتكييفها من قبل البلدان وإدماجها.

45. ودعت **المالديف** إلى ضرورة تنظيم أنظمة البيانات الإدارية من أجل توليد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حتى بالنسبة إلى السكان المهاجرين في سياق برنامج المسح الوطني الديمغرافي والصحي. تحاول المالديف إدماج المهاجرين لكنهم لايزالون يواجهون مشاكل بهذا الخصوص.

46. وذكرت **باكستان** أن مشكلتها الرئيسية هي مسألة تصنيف البيانات كما سبق وأن أثارتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبما أن قرابة 1.5 مليون لاجئ يعيشون في البلد، فإن باكستان تُفكر أيضاً في شمل النازحين داخليا. وفي هذا الصدد، أعربت باكستان عن استعدادها للتعاون مع المفوضية.

47. وأبلغت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** أن الكاميرون قد شاركت في اجتماع فريق الخبراء. وتم أخذ التوصيات على مستوى عالٍ جدًا، وتم التأكيد على أن تطبيق هذه التوصيات يتطلب مشاركة مع صاحب المصلحة المعني. لا توجد بالطبع طريقة لتفكيك جميع أهداف التنمية المستدامة ولكن يجب أولاً اختيار أهمّها.

48. وسأل **صندوق الأمم المتحدة للسكان** عن المعايير التي تستخدمها باكستان لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة. وردَت باكستان بأنها عملت على تحديد أولويات كل مؤشر. ونظرا لضيق الوقت، أشارت باكستان إلى الورقة الإطارية التي تم إعدادها في هذا الصدد حيث تم تحليل كل مؤشر بدقة.

49. وأبلغت **ليبيا** أنه على الرغم من عدم وجود لاجئين، يتم استخدام بلدهم للعبور عن طريق الهجرة غير النظامية مما يؤثر على دول المقصد، وخاصة الدول الأوروبية.

50. وأبلغت **شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة** أن الدورة الـ48 للجنة الأمم المتحدة للإحصاء في مارس 2018 قد اعتمدت توصيات جديدة حول إحصائيات اللاجئين. وسيتم إطلاق دليل المجمّعين في العام المقبل. قررت الشعبة العمل أيضًا وبنفس الطريقة على الأشخاص النازحين داخليًا.

51. ولخص **الرئيس** المناقشات وأبرز أن المندوبين قد استفادوا من العروض والتعليقات التي تم تبادلها. كما قام الرئيس بتذكير البلدان المشاركة التي لم تستجب حتى الآن لمسح الميول حول أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في المنظمة بأن تقوم بإرسال المسوحات المكتملة في أقرب وقت ممكن لتمكين الأمانة العامة من تقديم تحليل أكثر شمولية حول أولويات أهداف التنمية المستدامة لبلدان المنظمة.

الجلسة الفرعية حول "رؤية استراتيجية جديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: أين نريد أن نكون بحلول عام 2030"

52. تمشياً مع جدول أعمال الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات وفقًا للغاتهم. أبلغت الأمانة العامة المشاركين أن الأسئلة التي تم إعدادها للجلسة الفرعية ستقوم بتسهيل المناقشات بين أعضاء المجموعة ويمكن للمجموعات إضافة المزيد من الأسئلة أو تعديل الحالية. وقد أجرت المجموعات الثلاث مناقشاتها وأعدت ملخصات نتائجها لتقوم بمشاركتها مع المجموعات الأخرى في الجلسة العامة.

53. ولخص **السيد كوردال غيديك**، رئيس قسم العلاقات الدولية وفريق التنسيق للاتحاد الأوروبي في المعهد الإحصائي التركي (TurkStat) ومدير مجموعة المناقشة باللغة الإنجليزية، مناقشات المجموعة على النحو التالي:

- قامت المجموعة بطرح ومناقشة الأسئلة أولاً، ثم جمعت آراء أعضاء المجموعة. كان من الصعب تكوين رؤية مشتركة لكل سؤال بسبب السياقات القطرية المختلفة لأعضاء المجموعة.
- وذكرت أحد الآراء الجيدة أنه يمكن اعتبار الفرص والتحديات كبند واحد حيث يمكن لأي شيء أن يكون فرصة وتحديا معا؛ مثل أهداف التنمية المستدامة.
- ويمكن لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتسارعة النمو أن تكون فرصة كما أن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 مهم للغاية.
- كما ينبغي مواءمة البنود الواردة في الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بطريقة تكمِّل بعضها البعض.
- حيث تحتاج الرؤية الاستراتيجية الجديدة إلى شمل الشراكات الاستراتيجية لأنه يصعب على مكاتب الإحصاء الوطنية تحقيق بعض الأهداف. يمكن للهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين أن يجتمعوا مع المنظمات الإحصائية الوطنية من أجل شراكة قوية.
- وتم اقترح الانتقال من الطرق التقليدية إلى طرق أكثر حداثة مثل مبادئ البيانات الكبيرة والبيانات المفتوحة.
- وتشكل النظم الإحصائية الحالية لدول المنظمة تحديات خطيرة. وفي هذا الصدد، تظهر مراجعة النظراء كأداة لا غنى عنها وينبغي تشجيعها بين الدول الأعضاء لتحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية. ويجب تطوير عمل سيسرك بشكل أكبر في هذا الموضوع. إذ يمكن لسيسرك أن يقوم بصياغة الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالاحتياجات من القدرات والتحديات التي يتعين التغلب عليها.
- وتمت مناقشة الطرائق للحصول على منصة مشتركة لنشر البيانات الخاصة ببلدان المنظمة على وجه التحديد، لا سيما في مجال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- وفيما يتعلق "بالقيم والمبادئ التوجيهية"، لا تزال القيم الثلاثة الحالية ذات أهمية. كما أن الشمولية مهمة أيضًا عند أخذ بعين الاعتبار الفروق الاجتماعية والثقافية.
- وينبغي إعادة صياغة الهدف الثالث للرؤية الاستراتيجية حول "أن تصبح هيئة عليا لمنظمة التعاون الإسلامي لوضع معايير ومنهجيات مشتركة للمؤشرات الإحصائية الخاصة بالدول الأعضاء في المنظمة" وذلك ليتوافق مع المعايير الدولية. وقد تكون

مشروع التقرير النهائي

هناك بعض المؤشرات التي لم تحددها المؤسسات الدولية الخاصة ببلدان المنظمة، لذا يمكن لسيسرك أن يقترح مؤشرات ومعايير محتملة في هذه الحالة.

- اقترحت الشعبة الإحصائية أن تقوم الأمانة العامة بإعداد مسودة وثيقة وتوزيعها على الدول ليساهموا فيها حتى يمكن تقديمها إلى الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أضافت الشعبة أنه لدى مجلس الأمن الدولي موقف مماثل. وعادة، لا ينبغي تخصيص فترة طويلة (10 سنوات كما في حالة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي) لوثيقة خطة استراتيجية بل يجب أن تكون فترة أقصر (مثل 5 سنوات). يستطيع مكتب اللجنة الإحصائية للمنظمة إلى جانب دعم الأمانة العامة إعداد مشروع مخطط الرؤية الاستراتيجية وتوزيعه على بلدان المنظمة.

54. ونيابة عن المجموعة الناطقة بالعربية، قام **الدكتور كرامة الله علي عبد الرحمن صالح**، المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء في السودان، بإطلاع المشاركين على المداولات التي جرت بينهم على النحو التالي:

- بدءً بالجزء الأول من الأسئلة، ونظرا لكونها دول إسلامية، يجب أن يكون الإسلام بندًا أساسيًا يمكن اعتباره فرصة لأن بلدان المنظمة متشابهة ثقافيا ولديها رؤى وثيقة ومتشابهة.
- وكنتيجة لمناقشات المجموعة، تمت الإشارة إلى التحديات التالية: المسافة الجغرافية: الاختلافات في الإحصاءات بين البلدان الغنية والفقيرة وكذلك بين المناطق؛ نقص الموارد لتغطية إحصاءات بلدان المنظمة التي تكاد تشكل 25% من سكان العالم؛ ونقص الموارد البشرية؛ ونقص الجودة؛ ومستوى غير كاف من الإحصاءات الرسمية؛ وانخفاض مستوى الوعي.
- يمكن للتطورات الإحصائية أن تكون فرصة وتحديا على حد سواء وهناك حاجة لمزيد من زيادة مستوى تقاسم الخبرات بين دول المنظمة.
- وللتصدي لهذه التحديات، هناك حاجة لتطوير الشراكات الإحصائية. تتغير الاقتصادات ويجب تخصيص 15% من الميزانيات الوطنية لمكونات نظم الإحصاء الوطنية وذلك للحصول على إحصاءات رسمية.
- وفيما يتعلق بالقيم والمبادئ التوجيهية، هناك حاجة إلى دمج هذه القيم مع المعايير الدولية.

55. لخَّص **السيد الهادي سعيدي، المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء (INS) بتونس**، بنود المناقشة نيابة عن البلدان الناطقة بالفرنسية بصفته منسق المجموعة فيما يلي:

- يجب تعزيز وتشجيع تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء حتى تتمكن بلدان المنظمة من العمل بشكل جماعي لإثراء معارفها.
- ويعد إذكاء الوعي حول الإحصاء جانباً مهماً لخلق تضافر بين البلدان الأعضاء **بهدف اتخاذ القرارات الفعالة.**
- وبما أن بلدان المنظمة تتمتع بمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، يتم رؤية التناقضات على أنها تحديات.

مشروع التقرير النهائي

- كما لا ينبغي أن يكون التوزيع الجغرافي تحديًا في القرن الحادي والعشرين نظرًا لوجود التكنولوجيا.
- كما أنه من المهم جمع البيانات من الميدان.
- ويجب تطوير منهجيات أكثر ابتكارًا في إنتاج الإحصاءات،
- حيث هناك حاجة لتحديث الإنتاج الإحصائي. وبهذا يجب أن تستخدم المنظمات الإحصائية الوطنية التكنولوجيات الجديدة مثل الأجهزة اللوحية والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية. في هذا الصدد، يمكن تطوير الموارد البشرية بشكل أكثر. ويمكن دمج بعض الفرص الأخرى؛ تقنيات جديدة والبيانات الكبيرة وما إلى ذلك.
- يعتبر التضامن ركيزة مهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية لدول المنظمة.
- وفيما يتعلق "بالقيم والمبادئ التوجيهية"، يمكن استخدام المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في هذا الصدد.
- وبخصوص تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي، ينبغي على هذه الأخيرة أن تتعامل مع ثروة الدول الأعضاء، ويجب تنظيم الاجتماعات العلمية حيث يمكن لمكاتب الإحصاء القومية تقديم إحصاءاتها.

56. وبعد الاستماع إلى ملخصات المجموعات المنفصلة، فتح **الرئيس** الباب لمزيد من التعليقات والآراء. لاحظت **شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة** أن النقاط التي أثارتها المجموعات جوهرية في الموضوع. إذ يجب أن تتخذ المنظمات الإحصائية الوطنية خطوات حاسمة حول كيفية تصرف المنظمة والهيئات ذات الصلة. ويجب أن يكون ضمان التنسيق ذو فاعلية واستهداف أكبر ويجب على اللجنة الإحصائية التابعة للمنظمة التأكد من وجود تفاعل بين الهيئات الإقليمية والهيئات الدولية مثل مجلس الأمن.

57. وأكدت **إندونيسيا** على أن تقسيم الأدوار بين بلدان المنظمة يعد أمراً أساسياً نظراً لوجود مراحل مختلفة من التطوير المتعلق بالإحصاءات. وسألت إندونيسيا السودان حول تخصيص 15% من الميزانيات الوطنية للنظم الإحصائية الوطنية. وأجابت **السودان**، نيابة عن المجموعة الناطقة بالعربية، بأنه قد تمت الإشارة إلى 15% كاقتراح من بعض المنظمات الإقليمية والدولية مثل أفريستات ويوروستات.

58. واقترح **المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية** وجود برامج التعلم عن بعد كطريقة لبناء القدرات من أجل الحصول على نظام فعال من حيث التكلفة. حيث يمكن الاتصال ببعض الجامعات لتطوير برنامج تعليمي إلكتروني إحصائي مشترك لبلدان المنظمة، وعمل المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية على اقتراح بشأن هذه الطريقة التي يمكن مشاركتها مع الأطراف المعنية. وهذا من شأنه تخفيف العبء على الدورات التدريبية قصيرة الأجل. أطلع سيسرك المشاركين على أنه يبذل جهودًا لتحويل برنامج منظمة التعاون الإسلامي للاعتماد وإصدار الشهادات للإحصائيين الرسميين إلى منصة إحصائية للتعليم الإلكتروني لدول المنظمة.

59. وذكّر **سيسرك** بأنه يمكن تتبع نفس منهجية الرؤية الاستراتيجية لعام 2020 للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي- التي تم إعدادها بعد إجراء المشاورات داخل الفريق العامل المعني بصياغة وثيقة الرؤية الاستراتيجية وطرحها على المشاركين- في إعداد وثيقة الرؤية الاستراتيجية الجديدة. وقد تقوم هذه المجموعة أيضًا بمراعاة الفترة المناسبة للرؤية الاستراتيجية. ودعا سيسرك البلدان المشاركة إما إلى قيادة مجموعة العمل أو الانضمام إليها. وافتتح الرئيس المجال للبلدان الأعضاء المتطوعين لقيادة الفريق العامل. وتمت الموافقة على **ماليزيا وإيران** كرئيسين مشاركين للفريق العامل الذي سيعمل على تطوير الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بدعم من الأمانة العامة.

جلسة حول "مؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الإحصائي الدولي (ISI) الـ62"

60. أطلع **الدكتور محمد عزير محيدن**، كبير الإحصائيين في دائرة الإحصاء الماليزية DOSM، المشاركين على مؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الإحصائي الدولي الـ62 الذي سيعقد في الفترة ما بين 18 و 23 أغسطس 2019 في كوالا لامبور، ماليزيا، وكيف يمكن لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المساهمة والاستفادة من هذا المؤتمر. ويعد مؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الإحصائي الدولي والأحداث المرتبطة به أنشطة المعهد المهيمنة والتي تجري مرة كل سنتين في بلدان مختلفة.

61. في نهاية العرض التقديمي، تمت دعوة المشاركين لجلسة الأسئلة والأجوبة. أشار **البنك الإسلامي للتنمية** إلى أنه بصدد تحديد نطاق دعم مؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الإحصائي الدولي لعام 2019. وبصفتها إحدى الدول الأعضاء التي تقدم الدعم لمؤتمر الإحصاء العالمي، قامت دولة **قطر** بإطلاع المندوبين على أنهم سينظمون دورة موضوعية خاصة حول تحديث الإحصاءات خلال هذا الحدث. ودعت ماليزيا أيضاً الدول الأعضاء الأخرى لتنظيم أحداث مماثلة على هامش مؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الإحصائي الدولي لعام 2019.

اعتماد القرارات، وأي أعمال أخرى وتعليقات ختامية

62. شاركت أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي مشروع القرارات (بلغات المنظمة الثلاث الرسمية) مع المشاركين، بحيث تم إعداده في ضوء المناقشات التي جرت خلال اجتماع اللجنة على مدى اليومين. وبعد المداولات، اعتمد المشاركون مشروع القرارات.

63. وبعد اعتماد مشروع القرارات، قدم كل من **الدكتور محمد عزير محيدن**، كبير الإحصائيين في دائرة الإحصاء الماليزية ورئيس اللجنة الإحصائية للجلستين السابعة والثامنة، **وسعادة السفير موسى كولاكليكايا**، المدير العام لسيسرك، ملاحظاتهم الختامية في نهاية الجلسة.